



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

المياه والمناخ والبيئة: ما وراء الصراعات العراقية الواضحة

توبياس فون لوسو - بيتر شوارتزشتاين - حسن بارتو



ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقّدة تمّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2022

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

المياه والمناخ والبيئة: ما وراء الصراعات العراقية الواضحة

توبياس فون لوسو * - بيتر شوارتزشتاين ** - حسن بارتو ***

السياق

بعد أكثر من (40) عاماً من الصراع المتقطع والديكتاتورية والتدخل الأجنبي، مرّت الأزمات الاجتماعية والاقتصادية والتوترات الطائفية والعرقية العراق، وتآكل التماسك الاجتماعي فيه، والتي قد يساهم بعضها بتعزيز العنف. لكن منذ الهزيمة الإقليمية لما يسمّى بالدولة الإسلامية (داعش) في عام 2017، شهد العراق قليلاً من الأعمال العدائية الكبرى، مع استمرار التنظيم المتطرّف (داعش) في ترويع مناطق معينة، ومع تدهور فرص العمل وجودة الخدمات الأساسية، امتدّ الغضب الشعبي إلى احتجاجات ضد الطبقة السياسية والنظام الذي لا يثق به معظم العراقيين، ويرون أنّه غير قادر على تلبية احتياجات السكّان. تضيف الصراعات الجيوسياسية العالمية والإقليمية إلى هشاشة السلام الذي يبدو هشاً هشاشةً متصاعدةً.

العراق - في ظلّ هذه الخلفية - هو أحد أكثر البلدان التي تعاني من مشاكل استنزاف الموارد والمناخ والبيئة، والتي تؤدي إلى تفاقم الأزمات الحالية. أدّى الجفاف الشديد إلى تفاقم فشل خدمات إمدادات المياه في الجنوب. تؤدّي الحرارة الشديدة التي تتعدّى (50) درجة مئوية أحياناً، إلى إرهاق شبكة الكهرباء التي هي أساساً غير قادرة على تلبية الطلب، ممّا يؤدّي بصورة متكرّرة إلى تعريض الملايين من الناس إلى درجات حرارة خطيرة من دون خدمات للتخفيف منها. يهدّد نقص المياه وتغيّر المناخ والتدهور البيئي تهديداً مباشراً حياة الناس وسبل عيشهم وساعد في تحفيز عدم الاستقرار والتعبئة الجماهيرية، لا سيّما في البصرة في عام 2018. يعاني عديد من العراقيين معاناةً متصاعدة من الأمراض المرتبطة بالحرارة أو أمراض الجهاز التنفسي مع اشتداد الغبار والعواصف الرملية. الزراعة والثروة السمكية هما الركيزتان الأساسيتان للاقتصاد الريفي والألواح الحيوية في محاولة الدولة للتنويع بعيداً عن قطاع النفط، وتأرجح هاتان الركيزتان في ظل ظروف أصعب.

* زميل باحث في وحدة أبحاث الاستدامة التابعة لكلينجينديل.

** صحفي ومستشار بيئي متخصص في الشرق الأوسط وإفريقيا. زميل عالمي في مركز ويلسون.

*** مدير برنامج في فرع إدارة ما بعد الصراع والكوارث التابع للأمم المتحدة للبيئة (قسم النظم البيئية/ BMDCP)

في ظلّ حرائق الغابات والفيضانات التي تلتهم البنية التحتية في الشمال، وحالة المياه الشنيعة خصوصاً في الجنوب، ما زال عدد قليل من الناس غير متأثرين بهذه التغييرات. مع اختلاف شدّة التدهور البيئي وطبيعته في جميع أنحاء البلاد، إلا أنّ هذه القضايا تتقاطع مع الخطوط الطائفية والأيدولوجية والجغرافية والاجتماعية والاقتصادية بطرائق لا تفعل تأثيرها سوى قليل من الموضوعات الأخرى. نتيجة لذلك، إنّ عديداً من الفرص للحوار على مستوى الدولة التي يمكن أن تسهم في جهود بناء السلام في جميع أنحاء العراق.

العقبات

من شأن الشكاوى البيئية أن تجمع مجاميع سياسية متنوعة من المناصرين، يمكن أن تحفز رد فعل سلبي عكسي من جانب قوى الدولة والادولة، لا سيّما حينما تصبح التوترات المناخية أكثر حدّة. يزداد الوضع السياسي قسوة على المجتمع المدني المناصر للبيئة في العراق، لأنّ كثيراً من ناشطي المجتمع المدني يُنظر إليهم من قبل الفصائل المسلحة والجهات الحكومية بعين الريبة، لأسباب عدّة، من بينها ارتباطهم بحركة الاحتجاج 2018-2019. إذ تعرّض بعضهم للتهديد، واعتُقل بعضهم، وواحد على الأقل قُتل في البصرة لأسباب تتعلق بالاحتجاجات.

لاقي دعاة حماية البيئة نجاحاً ضئيلاً في الجمع بين عديدٍ من الوزارات والهيئات الحكومية الأخرى التي تتعلّق مسؤولياتها بالبيئة. سيتطلّب من السياسات العراقية تعميم أجندة بيئية لتحقيق ذلك، وتعزيز قدرات التصدي، وتطوير السياسات ذات الصلة. يجب الاعتراف بالتحديات والكوارث البيئية على أنّها مشاكل ملحة لها تأثير كبير على الأمن القومي، وليست أزمات استثنائية يجب تجنّبها بإصلاحات سريعة غير مستدامة. تتمثّل عقبة أخرى في رؤية بعض الأجندة البيئية على أنّها تهديد لقطاع النفط، الذي يمول أكثر من (90٪) من ميزانية الحكومة ويوفّر عدداً من الوظائف في بلد يصعب الحصول على وظيفة فيه.

ما أُجْرَ

تبدو الحكومة العراقية حريصةً على مواجهة التحديات البيئية. صادقت على اتفاقية باريس في كانون الثاني/يناير 2021، وصادقت على مساهمتها المحددة وطنياً في أكتوبر 2021، ورحبت بالمساعدات الخارجية في معالجة أزمة المياه. أكّد السياسيون البارزون -مثل الرئيس برهم صالح-

مراراً وتكراراً خطورة تحديات المناخ والموارد في البلاد، مع أنّ هذا يُعيدُ توجيه الغضب الشعبي بعيداً عن بغداد. كما أنّ التوقعات غير المؤكدة على المدى الطويل للوقود الأحفوري (قطاع النفط) تجعل من الانتقال إلى اقتصاد أخضر ومقاوم للمناخ فرصة للعراق لإدخال وظائف جديدة وتحسين الصحة والظروف المعيشية وتعزيز الاستقرار.

يتنامى الزخم على مستوى المجتمع المدني أيضاً. وُضعت مبادرات بيئية؛ وتوسّعت منظمات المجتمع المدني الأقدم إلى الحملات «الخضراء»، وعندها مجموعة متزايدة من الصحفيين المهتمين بالبيئة. ومع أنّ الأزمات غالباً ما يُنظر إليها على أنّها تحديات منعزلة وأنّ الحركة البيئية ما تزال منقسمة وضعيفة، إلا أنّ الناشطين طوّروا شبكات عراقية شاملة. هناك مبادرات لتثقيف الناشطين من مختلف المحافظات حول التحديات التي يواجهها بعضهم، مثل اصطحاب دعاة حماية البيئة الأكراد إلى الأهوار في الجنوب والعكس. وتنظم المنظمات البيئية غير الحكومية ورش عمل، على سبيل المثال، حول استخدام الري بالتنقيط وتقنيات أخرى لتوفير المياه.

لقد أوضحت التدايعات المستمرة لظهور تنظيم (داعش) بصورة جذرية إلى أيّ مدى يتوقّف استقرار العراق على عالم طبيعي صحي. بعد أن استفادت (داعش) في البداية من المجتمعات الزراعية المنكوبة لتعزيز صفوفها، استخدمت بعد ذلك المياه كسلاح لتحقيق أهداف سياسية وعسكرية، قبل إلقاء النفايات في مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية أثناء انسحابها. أبرزت الخسائر البيئية للنزاع والجهود الناجحة لإعادة تأهيل بعض الأضرار الأكثر تدميراً كيف يمكن لإنقاذ البيئة أن يثمر عن مكاسب اقتصادية مع تهدئة بعض المظالم المحلية، مثل المناطق الواقعة حول حقول النفط في «القيارة».

التطلُّع للأمام

ما يزال مفهوم بناء السلام البيئي في العراق ناشئاً، ومن المرجّح أن يصبح غير مهم. إذ يجب دمج المبادرات البيئية التي تكون قيادتها محلياً والمدعومة دولياً تحت إطار جهود تحقيق الاستقرار والانتعاش الأوسع نطاقاً في المناطق المتأثرة بالصراع، وكذلك في برامج التنمية والحوكمة لسائر البلاد. يمكن أن يساعد بناء السلام البيئي في تحفيز العمل بشأن القضايا الرئيسية، مثل: (إدارة الموارد الطبيعية، وتوفير الخدمات الأساسية، وعودة النازحين، وخلق فرص العمل، والتظلمات من التلوث، والتعاون والحوار -عبر الحدود- لا سيّما بشأن المياه). يمكن أن تتحوّل المصادر الحالية

لعدم الاستقرار والمياه والمناخ والقضايا البيئية إلى جسور تكون الحاجة إليها ماسّة من أجل مستقبل أفضل.

هذه المقالة هي مساهمة في خلاصة وافية من (50) مدخلاً حول مستقبل بناء السلام البيئي، كتبها (150) مؤلف في جهد جماعي لرسم مسار عمل مستقبلي. بناء السلام البيئي، والأمن المناخي، والسلام والأمن البيئي هذه كلها مصطلحات لتوضيح العلاقة بين الموارد الطبيعية والخطوط الفاصلة بين الصراع العنيف والسلام.

جُمع المشروع الجماعي وأُطلق في 1 شباط/فبراير 2022 في المؤتمر الدولي لبناء السلام البيئي عبر «الإنترنت». والمقصود به هو أن يكون أداة للاستشعار الجماعي وللتأثير على صانعي القرار.

الرباط:

<https://medium.com/@ecosystemforpeace/water-climate-and-environment-beyond-iraqs-obvious-conflicts-f2b268523181>